

Distr.: General
19 May 2008
Arabic
Original: English/French



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧
(١٩٩٩) بشأن القاعدة وحركة الطالبان
وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى منسق فريق الدعم
التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) من البعثة
الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة ومحالة لاحقاً إلى رئيس اللجنة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية مدغشقر لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى فريق الرصد
المعني بالقاعدة وحركة الطالبان ويشرفها، بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)،
أن تحيل تقرير جمهورية مدغشقر بشأن ذلك القرار المذكور وفقاً للفقرتين ٦ و ١٢ من قرار
مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) من البعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة والمحالة لاحقا إلى رئيس اللجنة

[الأصل: بالفرنسية]

تقرير جمهورية مدغشقر المقدم عملا بالفقرتين ٦ و ١٢ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)

في إطار تنفيذ القرار المذكور،

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير حكومة مدغشقر بشأن القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) تنفيذا للفقرتين ٦ و ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

أولا - مقدمة

١ - ليست مدغشقر، على حد علمنا، بمنأى عن التهديدات التي يطرحها أسامة بن لادن والقاعدة والطالبان ومن يرتبط بهم.

غير أنه لوحظت احتمالات ببروز توجّهات في هذا الشأن في بعض مناطق الجزيرة مثل ماهاجانغا - أنتسيرانا وماناكارا.

فاستنادا إلى المعلومات الاستخبارية المتوفرة، اشتبه في أن اتحاد أفريقيا الإسلامي، وهو مؤسسة خيرية مقرها في مدغشقر منذ عدة سنوات، مرتبط بجماعات إرهابية ويتلقى تمويلا منها. وأُخذت إجراءات إدارية بهذا الشأن تمثلت في رفض منح تأشيرات إقامة طويلة الأجل لبعض موظفي هذه المنظمة غير الحكومية المغتربين، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر المدعو سلامة محمد صغير الجزائري الجنسية، الذي أبعد من البلد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ عملا بالقرار رقم ١٩١٠٣/٢٠٠٤ الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

كما أفاد الإنترنت في عام ٢٠٠٥ بأن بعض أفراد القاعدة المتوجهين إلى أفريقيا مرّوا عبر مدغشقر.

ويبدو أيضا أن ثمة سيدة تدعى عليمه، وهي خلاسية من جزر القمر مقيمة في مدغشقر، قد كُشف أنها زوجة الإرهابي المزعوم فاضل عبد الله محمد. ويبدو أن المذكور،

المتهم بضلوعه في تفجير سفارة الولايات المتحدة في نيروبي عام ١٩٩٨، قد مرّ عبر ماهاجانغا (وهي مدينة تقع على الساحل الغربي لمدغشقر).

وتجدر الإشارة إلى أنّ جمال خليفة، شقيق زوجة أسامة بن لادن، قُتل في إيلاكাকা (وهي منطقة في جنوب مدغشقر) في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وكان المذكور أيضا مشبوها بتمويل أنشطة إرهابية. لكن سلطات مدغشقر لم تتمكن قط من الحصول على معلومات استخبارية عن صلاته بالإرهابيين خلال إقامته الطويلة في البلد.

ومن جهة أخرى، يبدو أنّ ثلاثة اتحادات من مدغشقر تعتبر على صلة بالجماعة الإرهابية التي يتزعمها أبو مصعب الزرقاوي (القاعدة) في مدغشقر، وهي:

- اتحاد الأحمدية الذي يتخذ من أتاناناريفو مقرا له والذي يتولى مسؤوليته المدعو محمد أمين جواهر؛

- اتحاد أفريقيا الإسلامي الذي يتولى مسؤوليته المدعو عبد المؤمن (محمد)؛

وقد غيّر هذا الاتحاد اسمه منذ عام ٢٠٠١ فأصبح يدعى شركة المساعدة المباشرة التي لها ممثلون ومكاتب في ٣٢ دولة تقريبا في أنحاء العالم. وهذه الشركة ناشطة جدا في أفريقيا في إطار الجمعية الخيرية الإسلامية، وتحديدًا في جزر القمر والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وكينيا وموزامبيق وتزانيا وزنجبار وزمبابوي وملاوي ومدغشقر.

- منظمة الفتوى ذات الصلة باتحاد أفريقيا الإسلامي أو بشركة المساعدة المباشرة، التي يتولى مسؤوليتها أمادو حسين (ماي) سعيد تامبولاوي.

ثانيا - القائمة الموحدة

٢ - بالنسبة لوزارة الدولة لشؤون الأمن العام بشكل خاص، سُجّلت القائمة التي وضعتها اللجنة في ملف إلكتروني وعُممت على جميع المراكز الحدودية وعلى الأجهزة التابعة لإدارة العمليات والتنسيق التقني للأمن، وتحديدًا الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب، وعلى إدارة المخابرات ومراقبة الأراضي وعلى مكتب الإنتربول المركزي الوطني التابع للإدارة العامة للشرطة الوطنية.

٣ - وبالنسبة للدوائر الأخرى (وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العدل ومصرف مدغشقر المركزي)، تكمن المشكلة في غياب قانون أو نصوص قانونية وطنية

ذات صلة بها، وخصوصا غياب البنية التقنية التي تتيح نشر القائمة على الملاء (عبر الإنترنت). وتقوم لجنة تقنية قانونية حاليا بدراسة مشروع قانون بهذا الشأن.

أما بالنسبة لمسألة عرض الأسماء وتفاصيل الهوية، فلم يجر تحديد أي مشكلة كبرى حتى اليوم. لكن قد يكون من المستحسن عرض القائمة والصور في الوقت نفسه.

٤ - لم يجر حتى اليوم على الأراضي الوطنية التعرف على أي شخص أو كيان ورد اسمه على القائمة؛ لكن الشائعات أشارت إلى أن فاضل عبد الله محمد (القائمة رقم ١٧) شوهد في حزر القمر قرابة نهاية العام ٢٠٠٣ وأن زوجته موجودة في تواماسينا. ويبدو أن بحوزة المذكور عدة وثائق سفر بجنسيات مختلفة وأسماء مستعارة.

٥ - لم يجر التعرف في مدغشقر على أي فرد أو كيان تربطه علاقة بأسماء بن لادن أو بأعضاء الطالبان أو القاعدة.

٦ - لم يرقم أي فرد أو كيان ممن وردت أسماءهم في القائمة برفع دعوى أو شرع في إجراءات قانونية ضد السلطات بسبب إدراجه في القائمة.

٧ - لم يجر التعرف على أي من الأفراد المدرجين في القائمة باعتباره من المواطنين أو المقيمين على الأراضي الوطنية. وإذا حدث ذلك، فإننا مستعدون على الدوام لإبلاغ اللجنة بذلك وتزويدها بالمعلومات الضرورية.

٨ - ليس لدى مدغشقر حتى الآن تشريعات وطنية بشأن الإرهاب. وقد شرعت دولة مدغشقر في اعتماد تدابير مثل مراقبة حركة الأجانب في المراكز الحدودية (شرطة المطارات والحدود) وإقامتهم في البلد، ومراقبة تحويلات العملات الأجنبية والأصول في المصارف، وتزويد المواطنين بجواز سفر جديد يتضمن المعلومات البيولوجية وغير قابل للتزوير، ومراقبة تحركات بعض الجماعات المشبوهة (جماعات آسيوية - إسلامية...)، لمنع كيانات وأفراد من تجنيد أو دعم أعضاء في القاعدة ومن القيام بأنشطة داخل البلد ولمنع أفراد من المشاركة في دورات تدريب في معسكرات تابعة للقاعدة، من جهة؛

ومن جهة أخرى، استُحدث جهازان متخصصان لتكثيف وتسريع المعلومات الاستخباراتية المتمثلة في كشف التهديدات والأفعال الصادرة عن إرهابيين محتملين في مدغشقر والاطلاع عليها، وهما:

- جهاز مركزي يُدعى **الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب** أنشئ في وزارة الدولة لشؤون الأمن العام (الشرطة الوطنية) لدى وزارة الداخلية (البريد الإلكتروني: doret3@yahoo.fr؛ الفاكس: + ١٧ ٧٣٤ ٢٤ ٢٠ ٢٦١)

- جهاز المخابرات المركزي التابع لرئاسة الجمهورية.

وتوخيا لتحسين التنسيق في الإدارة العامة للشرطة الوطنية، تجدر الإشارة إلى أنّ الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب يعمل بتعاون وثيق مع دوائر أخرى مثل الجهاز المركزي لمراقبة الأراضي، والجهاز المركزي للهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج، وجهاز المخابرات المركزي، وشرطة المطارات والحدود، ومكتب الإنتربول المركزي الوطني التابع للإدارة العامة للشرطة الوطنية.

كما يتعاون الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب مع أجهزة متخصصة أجنبية ومع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يضطلع رئيس الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب بدور جهة تنسيق له في مدغشقر.

ثالثا - تجميد الأصول الاقتصادية والمالية

يتعين على الدول الأعضاء، بموجب نظام الجزاءات [الفقرة ٤ (ب) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والفقرتان ١ و ٢ (أ) من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)]، أن تجمد دون أي تأخير الأموال والأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية التي تعود ملكيتها للكيانات والأشخاص في القائمة، بما في ذلك الأموال المتأتية من ممتلكات خاصة بهم أو خاضعة لإشرافهم المباشر أو غير المباشر أو لأشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على أوامر صادرة منهم والحرص على عدم إتاحة هذه الأموال أو أي أموال أخرى، أو أي أصول مالية أو موارد اقتصادية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لخدمة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، بواسطة مواطنيها أو بواسطة أشخاص يوجدون على أراضيها.

ملاحظة: ولأغراض تنفيذ الحظر المالي المنصوص عليه في نظام الجزاءات، عُرِفَت "الموارد الاقتصادية" بأنها تعني الأموال أيا كان نوعها، سواء كانت أموالا مادية أو غير مادية، منقولة أو عقارية.

٩ - ليس لدى مدغشقر تشريعات وطنية تتعلق بتجميد الأصول الاقتصادية والمالية التي تعود ملكيتها للكيانات والأشخاص المدرجين في القائمة، لكن إذا وُجِدَت شبكات مالية مرتبطة بأسامة بن لادن أو بالقاعدة أو بحركة الطالبان أو بمن يقدمون الدعم لهذه الكيانات، أو بمن يرتبط بهم من أشخاص أو جماعات، أو تأكد وجودها في مجرى عمليات البحث والتحقيق، فإن المعلومات المتوافرة تحال إلى السلطات المختصة وفقا للاتفاقيات الدولية لتقوم الشرطة باتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

١٠ - اتخذت دولة مدغشقر التدابير التالية للتصدي للشبكات المالية المرتبطة بأسماء بن لادن أو القاعدة أو بالطالبان أو بمن يرتبط بهم من أشخاص أو جماعات.

أ - على الصعيد الوطني

يجب الإشارة أولاً إلى أنه لا توجد في مدغشقر بعد تشريعات محددة ولا أسس قانونية وطنية تستند إليها لتجميد الأصول الذي تقتضيه القرارات، لكن فريقاً يعمل حالياً لمعالجة هذا الوضع.

وسينفذ في الأجل القصير مشروع يرمي إلى تكوين خلية لمكافحة الإرهاب تضم جميع الأجهزة المدنية والعسكرية المعنية بمكافحة الإرهاب في مدغشقر. وستكلف الخلية بجمع وتحليل وتبادل المعلومات الاستخبارية ذات الصلة بالإرهاب؛ وسينفذ أيضاً مشروع SAMFIN، وهو هيئة تتيح مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المالية الخطيرة وتمويل الإرهاب. وبهذه الطريقة، إذا رُصدت حركات مشبوهة لرؤوس الأموال، أبلغت السلطات المصرفية ووزارة العدل بذلك على الفور وأمرت بدورها بفتح تحقيق فوري.

ب - على الصعيد الإقليمي

تشكل مدغشقر إحدى الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي، وهي منظمة إقليمية أنشئت عام ١٩٨٤. بموجب اتفاق فكتوريا للتعاون الإقليمي. وتضم لجنة المحيط الهندي خمس دول أعضاء هي جزر القمر وريونيون ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل. ويتمثل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول الأعضاء في إقامة تعاون فعلي في وجه التهديدات المشتركة، وخصوصاً في وجه الإرهاب.

ج - على الصعيد الدولي

صدقت مدغشقر على حوالي عشر اتفاقيات دولية، من بينها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته (تموز/يوليه ١٩٩٩ - الجزائر العاصمة) والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ - نيويورك) والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ - نيويورك).

ومن جهة أخرى، تتعاون مدغشقر بشكل نشط ومنتظم مع الإنتربول.

كما تعمل مدغشقر عن كثب مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، محاولةً منها اعتماد نهج متسق وفعال لمكافحة الإرهاب.

١١ - بما أنه ليس لدى مدغشقر بعد من نصوص محددة تتناول التدابير التي يفترض بالمصارف وسائر المؤسسات المالية اتخاذها، تعتمد دولة مدغشقر كمرجع القانون رقم ٢٠٠٤-٢٠٠٠ بشأن غسل عائدات الجريمة والكشف عنها ومصادرتها والتعاون الدولي بشأنها.

١٢ - لم تجمّد حتى اليوم أيّ أصول للأفراد والكيانات المدرجين في القائمة.

١٣ - لم تفرج دولة مدغشقر عن أي أصول مالية أو أموال أو موارد اقتصادية كانت مجمدة في السابق تعود ملكيتها لأسامة بن لادن أو لأعضاء في القاعدة أو حركة الطالبان أو للكيانات أو الأفراد المرتبطين بهم.

١٤ - تطبق دولة مدغشقر القانون رقم ٢٠٠٤-٢٠٠٠ بشأن غسل عائدات الجريمة والكشف عنها ومصادرتها والتعاون الدولي بشأنها (انظر القانون).

رابعاً - الحظر المفروض على السفر

بموجب نظام الجزاءات، تتخذ جميع الدول تدابير لمنع دخول الأفراد المدرج أسمائهم في القائمة أراضيها أو عبورهم فيها [الفقرة ١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، والفقرة ٢ (ب) من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)].

١٥ - لم تضع مدغشقر حتى الآن أي تدابير تشريعية و/أو إدارية في هذا الصدد، لكن الشرطة الوطنية، وبشكل أكثر تحديدا شرطة المطارات والحدود، تلجأ دائما في هذه الحالة إلى القائمة لاتخاذ التدابير الملائمة لمنع دخول أراضيها، لكن ذلك لم يحصل قط.

١٦ - وسيجري توقيف الأشخاص الذين تتخذ بحقهم تدابير إدارية (منع دخول أراضي البلد أو عبورها) أو رفض دخولهم البلد أو إبعادهم منه بشكل منتظم.

١٧ - وينبغي تحديث قائمة الممنوعين من دخول البلد كل ثلاثة أشهر مبدئياً، شأنها في ذلك شأن القائمة الموحدة بعد نشرها على جميع مراكز المراقبة الحدودية. ومن أصل المطارات الدولية السبعة الموجودة في مدغشقر، دون الإشارة إلى سائر المراكز الحدودية مثل فورت - دوفين ونوزي بي وسانت ماري، تمتلك أربعة مطارات فقط القدرة على البحث في بيانات القائمة باستخدام الوسائل الإلكترونية، وهي المطارات الدولية التالية:

- إيفاتو (أنتاناناريفو)

- أمبوروفي (ماهاجانغا)

- أمبالاماناسا (تواماسينا)

- أراشارد (أنتسيرانانا)

لكنها غير موصولة في ما بينها بشبكة.

١٨ - لم يوقف بعد على الحدود أي من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

١٩ - لدى السفارات والقنصليات في مدغشقر بالفعل قاعدة بيانات متعلقة بقائمة الأفراد غير المرغوبين، يجري تحديثها دوريا وبانتظام.

لكن حتى اليوم، لم تتعرف دوائر التأشيرات على أي طالب تأشيرة ورد اسمه في القائمة.

خامسا - الحظر المفروض على الأسلحة

موجب نظام الجزاءات، يطلب من جميع الدول أن تمنع التوريد والبيع والنقل المباشر أو غير المباشر، من أراضيها، أو من جانب رعاياها الموجودين خارج أراضيها، للسلاح وما يتصل به من العتاد بجميع أنواعه بما فيه قطع الغيار والمشورة الفنية أو المساعدة أو توفير التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية لأسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وسائر الجماعات والأفراد والمشاريع والكيانات المرتبطة بهم [الفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) والفقرة ١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)].

٢٠ - وهبت حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مدغشقر زوارق سريعة لمراقبة السواحل، لكن هذه الوسائل ليست بالفعالة ولا بالكافية. ففي الواقع، هذه الزوارق لا تكفي لتغطية الحدود الساحلية للجزيرة بأكملها بسبب قدرتها المحدودة على قطع مسافات طويلة دون التزود بالوقود. إضافة إلى ذلك، فإن حدود بلدنا سهلة الاختراق إلى حد ما بسبب الثغرات التي يمكن تنفيذ أي عملية اتجار غير مشروع بالأسلحة عبرها. ولكي يكون اتخاذ الإجراءات المرتبطة بالوسائل أكثر فعالية وسرعة، يستحسن تعزيز مراقبة حدودنا البحرية بدعم جوي (طائرات عمودية) وبأجهزة كشف (رادارات).

٢١ - ٢٢ - ٢٣ - في مدغشقر، يسري على نظام استيراد أو تصدير الأسلحة المرسوم رقم ٧٠-٤١. الناظم لتطبيق القانون رقم ٦٩-١١ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٦٩ بشأن نظام الأسلحة باستثناء السلاح الأبيض الصادر في العدد ٦٨٧ من الجريدة الرسمية لجمهورية مدغشقر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.

ولم يتخذ بعد أي تدبير محدد في هذا المجال إذ إن الأسلحة والذخائر المستخدمة في مدغشقر تُستورد بشكل عام من الخارج. ولا يُعْتَرَم بعد إنتاجها أو تصنيعها. لكن يُعَد حاليًا مشروع قانون بشأن الأسلحة وتجري له دراسة فنية.

وثمة قوانين تنظم عملية صنع الأسلحة والذخائر وتحويلها ودخولها أراضي مدغشقر وتجارتها واستخدامها وتداولها فيها.

وتتسم التراخيص والأذون والإجازات بصنع الأسلحة واستيرادها وتصديرها وتجارتها وحيازتها وحملها بطابع مؤقت. ويمكن للسلطات الإدارية سحب ترخيص حيازة الأسلحة بسبب سوء سلوك حامله أو لظروف خطيرة ناجمة عن ضرورة المحافظة على النظام العام أو صونه. ويمكن ضبط سلاح ما ومصادره في العديد من الحالات.

سادسا - المساعدة والخلاصة

٢٤ - انضمت مدغشقر في آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى اتفاقية الأمن الإقليمي للدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي، التي تنص في أحكامها العامة على ما يلي:

- تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة بعض الآفات، وخصوصا تلك المتصلة بالجريمة عبر الوطنية ومن بينها الإرهاب وعمليات التهريب الكبرى.
- القيام عبر التدريب وتحقيق اتساق النهج والممارسات في البلدان الأعضاء في مجال التحقيقات الجنائية بتعزيز مكافحة الإرهاب والمحافظة على النظام العام.
- تبادل المعلومات والخبرات.

ومن جهة أخرى، تتعاون حكومة مدغشقر مع أجهزة متخصصة أجنبية مثل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يضطلع رئيس الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب بدور جهة التنسيق له في مدغشقر، تحت إشراف وزارة الدولة لشؤون الأمن العام.

٢٥ - يقتضي تنفيذ القرار ١٢٦٧ استثمارا في المعدات وفي الموارد البشرية. وشبكة الإنترنت المقللة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للاتصال ولتبادل المعلومات على الصعيد المتعدد الأطراف.

وافتتار دولة مدغشقر إلى الوسائل اللوجستية اللازمة أمر لا يرقى إليه الشك. لذا، تود حكومة مدغشقر الحصول على المساعدة التقنية في المجالات التالية:

ألف - التدريب

- تدريب على تكنولوجيا المعلومات تليه دورة تدريب منتظمة لتعزيز القدرات والموارد البشرية،
- معالجة الملفات، وتصنيف المحفوظات وإعداد مجموعات البطاقات والتوثيق
- إعداد ملفات عن التجسس والتجسس المضاد بشأن الجماعات أو المنظمات الإرهابية - أجهزة المخابرات في العالم.
- تحليل ظاهرة الإرهاب: المنهجية - طبيعة الجماعة الإرهابية - إيديولوجيتها - وسائل عملها - دراسات عن إمكانية اختراقها - القضاء عليها - المرونة.

باء - التعاون

- تخصيص موقع إنترنت للمراسلات وكشف الرسائل التي تتبادلها شبكات الإرهابيين عبر وصلة الإنترنت المتاحة للجميع.
- تفعيل العلاقات على الصعيدين الأقليمي (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهادئ، ولجنة المحيط الهندي) والدولي، وذلك عن طريق:
 - تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات وندوات وحلقات النقاش (لتبادل المعلومات)
 - تنظيم دورات تدريبية

جيم - تقييم المساعدة

- أنشئ الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب لمواجهة الأعمال الإرهابية أيا يكن زمان ومكان ارتكابها.
- إن وزارة الدولة لشؤون الأمن العام هي الهيئة الوحيدة التي تملك جهازا مركزيا لمكافحة الإرهاب منظما على الصعيد الوطني (أنشئ عملا بالقرار رقم ٢٠٠٤-٢٩، المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤) ويعمل بالتعاون الوثيق مع المكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - إنتربول.
- ويُحال إلى هذا الجهاز القسم الأكبر من البيانات المتعلقة بالإرهاب، أي المعلومات الاستخبارية والوثائق والمعلومات، والبيانات ذات الصلة بالعلاقات الإقليمية والدولية، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة الخارجية.

وتتولى الوزارة المذكورة عملية تحليل هذه البيانات وتقييمها.

أ - التدريب

تدريب الموظفين

زيادة عدد دورات التدريب الخاصة التي تقتضيها المهنة:

- تدريب المدربين لكفالة استمرارية الجهاز وسير عمله بالشكل الملائم
- التخصص (البحث عن الأساليب التربوية المتكيفة مع الاحتياجات وفقا للتطور التكنولوجي)
- تدريب الموظفين المعيّنين حديثا
- تقديم الدعم والمساعدات الخاصة للأجهزة المتخصصة مثل الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب وجهاز مكافحة العصابات وفريق الاستجابة السريعة.
- توفير تدريب أولي لأفراد الأجهزة في المجالات التالية:

- التحقيقات
- جمع المعلومات
- المتفجرات
- المعلوماتية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ب - المعدات التقنية والخاصة

- معدات المراقبة التي تتيح تقدير المسافات تلقائيا، من قبيل النظارات التي تعمل بالأشعة السينية أو ما تحت الحمراء، والنظم العالمية لتحديد المواقع، والمناظير
- معدات الكشف والتعطيل والتدمير والتحقيق
- المعدات المصغرة للمراقبة الإلكترونية
- المعدات المعلوماتية المحمولة ذات البرمجيات الخاصة
- معدات التنصت الهاتفي (لاعتراض الرسائل الإلكترونية والرسائل القصيرة بواسطة الهاتف والمكالمات)

ج - المركبات

- المركبات الخاصة التي تساعد على الاستجابة السريعة

د - البنى التحتية

- تشييد مقر (مبان) لإيواء الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب

دال - المساعدة

تجدر الإشارة إلى أن مدغشقر لا تملك بعد تشريعات خاصة ولا قواعد قانونية وطنية تستند إليها في تطبيق نظام تجميد الأصول ومنع السفر وحظر الأسلحة تنفيذا للقرارات. ومن المهم بالتالي التشديد على حاجة البلد إلى المساعدة في وضع وإعداد نصوص قانونية، ذات صلة بهذا الموضوع، ولا سيما الدعم التقني لمشروع القانون المعني بمكافحة الإرهاب (تجميد الأصول ومنع السفر وحظر الأسلحة).

الخلاصة

ختاماً، عانت مدغشقر من أزمة عام ٢٠٠٢ بعد الانتخابات الرئاسية. وأفيد باختفاء العديد من الأسلحة الحربية، الأمر الذي أدى إلى توافر أعداد كبيرة من الأسلحة في البلد ويشكل تهديدا للنظام العام الذي تتولى تأمينه ٣ أجهزة (هي الشرطة والدرك والجيش). وتعمل هذه الهيئات معا في إطار هيئة الأركان المشتركة التنفيذية لتنسيق أنشطتها.

وتشكل مدغشقر، نظرا لإمكاناتها الهائلة من الموارد الطبيعية والسمكية والزراعية، وأراضيها وسواحلها المترامية الأطراف، هدفا سهلا للإرهاب ولمختلف أنواع الاتجار، ومنطلقا للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية والدولية وأرضا خصبة لها. ومن بين مصادر الخطر الممكنة التي تتهددها شبكات الهجرة السرية، والاتجار بالمخدرات ومنها القنب، وبالأحجار الكريمة والأخشاب الثمينة والنباتات المتوطنة والحيوانات المحمية، والإرهاب، والاستغلال المحظور للموارد السمكية، والسياحة الجنسية وغسل الأموال وغيرها. وكثيرا ما تشاهد سفن مجهولة الهوية في عرض البحر قبالة سواحلنا ثم تغادر قبل أن يتم التحقق منها. وفي بعض الأحيان، يتمكن بعض الأجانب من دخول البلد والخروج منه بصفة غير شرعية عبر الثغرات الحدودية دون أن يتعرض لهم أحد.

ماذا عن تهديد الإرهاب لمدغشقر؟

يمكن أن تتحول مدغشقر إلى قاعدة لجوء وعبور وتمويل وحتى إمداد للإرهابيين بسبب موقعها الجغرافي والفقر المتفشى فيها وضعف قدرات قواتها الأمنية وحرية تنقل

الأجانب فيها وضعف قدرات الرقابة على حدودها. وإن خصائص المنطقة، التي يدخل في عدادها رجحان كفة المصالح الغربية، وأهمية حركة الملاحة الجوية، والقدرة على اجتذاب السياح، واتساع رقعة النزعات الإسلامية المتطرفة التي يمكن أن تستند في ذلك إلى وجود منظمات أصولية (تسمى نفسها خيرية)، جميعها تهدد بتحويل جزيرة مدغشقر إلى أرض مفتوحة الأبواب أمام الإرهابيين الخطيرين.

لذا، يُحتمل أن تتحول مدغشقر إلى منطلق وملاذ للإرهابيين الدوليين.
